الدولة المستحيلة

محاولة لفهم العجز العربي عن انتاج الدولة الحديثة

تأليف

د. فارس تركي محمود

الفصل الاول : الدولة القديمة

أولاً : تعريف الدولة :

تعددت وتنوعت التعاريف التي حاولت أن تحدد معنى الدولة وشكل الدولة ووظيفتها وماهيتها، وقد حاول الكثير من الفلاسفة والعلماء والمختصين تعريف الدولة وتوضيح كيفية ظهورها ونشوئها؛ فأفلاطون لا يرى المجتمع أو رغبة البشر في تأسيس الدول إلا ترجمة لحرص الإنسان على تبادل المنفعة وإشباع الرغبات والحاجات المتعددة بالتعاون مع محيطه البشري، وأرسطو يؤكد أن ظهور وقيام الدولة ليس إلا إحدى النتائج المترتبة على حاجة الإنسان الغريزية للعيش في جماعات فيقول: " كل دولة هي بالبديهة اجتماع وكل اجتماع لا يتألف إلا لخير، ما دام الناس أياً كانوا لا يعملون أبداً شيئاً إلا وهم يقصدون ***إلى ما يظهر لهم أنه خير***، فبيّن إذن أن كل الاجتماعات ترمي إلى خيرٍ من نوعٍ ما، وإن أهم الخيرات كلها يجب أن يكون موضوع أهم الاجتماعات ذلك الذي يشمل الأُخر كلها، وهذا هو الذي يسمى بالضبط الدولة أو الاجتماع السياسي " [١]. ويرى أن الغريزة أو ما يسميه " فعل الطبع" هو الذي يدفع الإنسان إلى الاجتماع من خلال دفعه إلى تكوين عائلة والعيش ضمنها، ودفع العوائل للتجمع لتنشأ بذلك القرى والتجمعات السكانية الصغيرة، ودفع تلك القرى للتوحد لتشكل المدن والدول [٢]. إذ عدَّها البعض التجسد المادي للتوحش البشري ومنهم الفيلسوف الالماني فريدريك نيتشه ألذي يقول: " إن طائفة من الحيوانات الكاسرة الشرقاء، عرقاً من الغزاة والأسياد، مزوداً بتنظيم قتالي فضلاً عن مقدرته على التنظيم، يطبق بمخالبه الهائلة دونما تردد أو تفكير على شعب قد يكون أكثر عدداً منه بكثير، لكنه ما زال يفتقد إلى التعضِّي والاستقرار . . . هذا هو أصل الدولة على الأرض " [٣]، بينما عدها آخرون نتيجة لقدرة الانسان على الغزو وفي هذا الصدد يقول عالم الاجتماع الأمريكي ليستر وورد (Laster Word) " تبدأ الدولة – باعتبارها مختلفة عن النظام القبلي – بأن يغزو جنس من الناس جنساً آخر "، ويقول فرانز اوبنهيمر عالم الاجتماع والاقتصاد الأمريكي (Oppenheimer) " إنك لترى أينما وجهت البصر قبيلة مقاتلة تعتدي على حدود قبيلة أخرى أقل منها إستعداداً للقتال، ثم تستقر في أرضها مكونة طبقة السادة فيها، ومؤسسة لها الدولة " وقال " إن الدولة لا يمكن تأسيسها إلا بوجود غزاة وخاضعين وليس هناك طريق آخر " ،

---

[١] - أرسو طاليس : السياسة ، ترجمة : احمد لطفي السيد ، (القاهرة ، الدار القومية للطباعة والنشر ،) ، ص ٩٢ .
[٢] - للإستزادة راجع : المصدر نفسه ، ص ٩٢ – ٩٧ .
[٣] - فريدريك نيتشه : أصل الأخلاق وفصلها ، ترجمة حسن قبيسي ، (بيروت : المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر) ، ص ٨١ .

" إن الدولة مؤسسة إجتماعية يتم فرضها بالقوة من قبل الجماعة المنتصرة على الجماعة المهزومة " [١]، ويقول البولندي جمبلوفش (Gumplawicz): " إن الدولة نتيجة الغزو، هي قيام الظافرين طبقة حاكمة على المهزومين "، بينما ركَّز البعض على عنصر القوة والعنف ودوره في تأسيس الدولة وكأن الدولة هي إحدى النتائج المترتبة على استخدام القوة حيث يقول تاتسنهوفر (Tatzenhofer): " العنف هو الأداة التي خلقت الدولة "، ويؤكد المعنى ذاته والفكرة ذاتها سمنر (Sumner) بقوله: " إن الدولة نتيجة القوة وهي تظل قائمة بسند من القوة " [٢].

بعض هذه المعاني والأفكار أو جلُّها قال بها أيضاً الفلاسفة والمفكرون المسلمون ومنهم الفيلسوف الكبير الفارابي الذي قال : " وكل واحد من الناس مفطور على أنه محتاج،في قوامه وفي أن يبلغ أفضل كمالاته إلى أشياء كثيرة لا يمكنه أن يقوم بها كلها هو وحده، بل يحتاج إلى قوم يقوم له كل واحد منهم بشيء مما يحتاج اليه، وكل واحد من كل واحد بهذه الحال. فلذلك لا يمكن أن يكون الإنسان ينال الكمال ***الذي لأجله جعلت الفطرة الطبيعية*** إلا باجتماعات جماعة كثيرة متعاونين، يقوم كل لكل واحد ببعض ما يحتاج إليه في قوامه، فيجتمع مما يقوم به جملة الجماعة لكل واحد، جميع ما يحتاج إليه في قوامه وفي أن يبلغ الكمال. ولهذا كثرت أشخاص الإنسان، فحصلوا في المعمورة من الأرض، فحدثت منها الإجتماعات الإنسانية فمنها الكاملة ومنها غير الكاملة. والكاملة ثلاث : عظمى ووسطى وصغرى. فالعظمى اجتماعات الجماعة كلها في المعمورة، والوسطى اجتماع أمة في جزء من المعمورة، والصغرى اجتماع أهل مدينة في جزء من مسكن أمة. وغير الكاملة : اجتماع أهل القرية واجتماع أهل المحلة، ثم اجتماع في سكة، ثم اجتماع في منزل، وأصغرها المنزل [٣]. وإبن خلدون يقول في مقدمته: " إن الملك والدولة انما يحصلان بالقبيل – ابناء القبيلة الواحدة – والعصبية وذلك لأن المغالبة والممانعة إنما تكون بالعصبية لما فيها من النعرة والتذامر واستماتة كل واحد منهم دون صاحبه، ثم إن الملك منصب شريف ملذوذ يشتمل على جميع الخيرات الدنيوية والشهوات البدنية والملاذ النفسانية فيقع فيه التنافس غالباً، وقل أن يسلمه أحد لصاحبه إلا إذا غلب عليه، فتقع المنازعة

---

[1]- Farnz Oppenheimer : The state , its history and development viewed socioloilly , (New York : 1914) , p. 15 – 16 .

[٢] - ول وايريل ديورانت : قصة الحضارة ، المجلد الأول ، الجزء الأول ، ترجمة : زكي نجيب محمود ، (بيروت ، دار الجيل : ١٩٨٨) ، ص ٦٨

[٣] - ابو نصر محمد الفارابي : آراء أهل المدينة الفاضلة ، نسخة الكترونية ، ص ٣٠ .

وتفضي إلى الحرب والقتال والمغالبة، وشيء منها لا يقع إلا بالعصبية ، وهذا الأمر بعيد عن أفهام الجمهور بالجملة ومتناسون له، لأنهم نسوا عهد تمهيد الدولة منذ أولها، وطال أمد مرباهم في الحضارة وتعاقبهم فيها جيلاً بعد جيل: فلا يعرفون ما فعل الله أول الدولة، إنما يدركون أصحاب الدولة وقد استحكمت صبغتهم ووقع التسليم لهم، والاستغناء عن العصبية في تمهيد أمرهم، ولا يعرفون كيف كان الأمر من أوله، وما لقي أولهم من المتاعب دونه . . . "، وقال أيضاً: " . . . أنه إذا استقرت الدولة وتمهدت قد تستغني عن العصبية والسبب في ذلك أن الدول العامة في أولها يصعب على النفوس الانقياد لها إلا بقوة قوية من الغلب . . . وأن الناس لم يألفوا ملكها ولا اعتادوه. فإذا استقرت الرئاسة في أهل النصاب المخصوص بالملك في الدولة وتوارثوه واحداً بعد آخر في أعقاب كثيرين ودول متعاقبة نسيت النفوس شأن الأولية، واستحكمت لأهل ذلك النصاب صبغة الرئاسة، ورسخ في العقائد دين الانقياد لهم والتسليم، وقاتل الناس معهم على أمرهم قتالهم على العقائد الإيمانية، فلم يحتاجوا حينئذ في أمرهم إلى كبير عصابة، بل كأن طاعتها كتاب من الله لا يبدل ولا يعلم خلافه " [١]. بناءً على ذلك فإن الدولة ما هي احدى النتائج المترتبة على الحقيقة القائلة بأن الانسان كائن اجتماعي بطبيعته، أو إنها احدى نتائج حب الانسان للتملك أو حبه للسيطرة والتغلب أو ميله للتنافس والمغالبة أو سعيه للتمدن أو رغبته في إثبات الذات وغير ذلك من نوازع وغرائز تدفع الانسان دفعاً ولا يملك شيئاً حيالها، كل هذه التعاريف يمكن ادراجها تحت مسمى التعريف الفلسفي للدولة.

أما لغةً فإن الدّولة بتشديد الدال مع فتحها أو ضمها تعني العاقبة في المال والحرب وقيل بالضم في المال وبالفتح في الحرب وقيل هما سواء فيهما يضمان ويفتحان وقيل بالضم في الآخرة وبالفتح في الدنيا وقيل هما لغتان فيهما والجمع دُوَلٌ ودِوَلٌ . . . وتجمع على دول بضم الدال وفتح الواو، ودول بكسر الدال وفتح الواو، والإدالة الغلبة أديل لنا على أعدائنا أي نصرنا عليهم ، وكانت الدولة لنا وأَدَالَنا الله من عدوّنا من الدَّوْلة، يقال أللهم أَدِلْنِي على فلان وانصرني عليه، ومن هذا المعنى جاء مصطلح الدولة نتيجة لغلبتها وإلا لما كانت دولة [٢].

---

[١] - عبدالرحمن بن محمد بن خلدون : تاريخ ابن خلدون ، المسمى بكتاب العبر ، وديوان المبتدأ والخبر ، في أيام العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر ، الجزء الأول ، (بيروت ، مؤسسة جمال للطباعة والنشر) ، ص ٢٩ – ٣٠ .

[٢] - للإستزادة راجع : ابن منظور : لسان العرب ، الجزء الثاني ، (بيروت ، دار المعارف) ، نسخة الكترونية ، ص ١٤٥٥ .

وإصطلاحا تعرف الدولة بأنها ، شعب مستقر على إقليم معين، وخاضع لسلطة سياسية معينة، وهذا التعريف يتفق عليه أكثر الفقهاء لأنه يحتوي العناصر الرئيسة التي لا بد لقيام أي دولة منها وهي الشعب والإقليم والسلطة وإن اختلفوا في صياغة التعريف، ومرد هذا الاختلاف إلى أن كل فقيه يصدر في تعريفه عن فكرته القانونية للدولة، والبعض يضيف الى هذه العناصر عناصر اخرى كالدستور والقانون والجيش.

إن القاسم المشترك بين كل التعاريف أعلاه – والذي يحمل في طياته دلالة مهمة – هو وجود وحضور وطغيان الفعل البشري في إنتاج الدولة أو خلقها او تأسيسها فالفلاسفة وعلماء اللغة والقانونيون القدماء والمحدثون كلهم أكدوا على أن الدولة منتج بشري إنساني لا يتأتَّى ولا يظهر للوجود إلا من خلال تدخل بشري مباشر، أو أن الدولة وبكلام آخر هي واحدة من النتائج الناجمة عن حركة الإنسان المدفوعة بدورها بمجموعة من الغرائز والنوازع والشهوات المركبة والمغروسة في الطبيعة البشرية إذ عدُّوه تجسداً للتوحش البشري، أو انعكاس لفعل القوة الذي يحكم التفاعلات البشرية كلها، أو بسبب قدرة الانسان على القتال والغزو، أو نتيجة لميله للتنافس والمغالبة، أو كإحدى افرازات حبه للتسلط، أو لتوافر العصبية القبلية والعرقية ، أو لهذه الأسباب والدوافع مجتمعة كلها. إذاً فإن الدولة ووفقا لكل التعاريف ما هي إلا منتج بشري فهل هذه التعاريف صحيحة مئة بالمئة ؟ وإذا كانت صحيحة فعلى أية دولة تنطبق ؟ وهل هناك شواهد تاريخية تؤكد أو تنفي صحتها ؟

ثانيًا : الدولة القديمة منتج بشري :

يمكننا القول أن الدولة القديمة بالفعل لم تكن سوى منتج بشري فما هي هذه الدولة القديمة ولماذا هي منتج بشري ؟ وهل هناك دولة أخرى ليست قديمة وليست منتج بشري ؟ إن الدولة القديمة أو الدول القديمة تمثلها بشكل أو بآخر ومع اختلاف في نسب التمثيل كل الدول – وبدون استثناء – التي قامت وظهرت على وجه الأرض منذ أن وجد الإنسان وحتى بداية العصر الحديث أي حوالي القرن الثامن عشر، وتمثلها أيضاً الكثير من الدول الموجودة في الوقت الحاضر، وقد أسميناها قديمة لا لأنها اندثرت ولم يعد لها وجود فهي ما زالت موجودة وما زالت قائمة في الكثير من بقاع الارض، بل لأنها أسبق بالظهور ومتقدمة تاريخياً على الدولة الحديثة التي لا يتجاوز عمرها بدايات العصر الحديث ولذلك أسميناها حديثة فهي أحدث من القديمة. إذاً

فإننا أمام نوعين من الدول: النوع الاول الدولة القديمة، والنوع الثاني الدولة الحديثة، ولكلٍ من النوعين ماهية (سمات واشتراطات واسباب ومسببات ومآلات ونتائج ومنتجات) تختلف اختلافاً جذرياً وتتناقض تناقضاً تاماً مع ماهية النوع الآخر، فالنوعان في حالة تضاد وتناقض مطلق وأبدي ولا سبيل لالتقائهما أبداً.

إن أبرز ما يميز الدولة القديمة أنها منتج بشري خلقها الإنسان خلقاً واستنبطها استنباطاً ويمكن عدَّها إحدى أهم مخترعاته، وهي إحدى النتائج المترتبة على نشاطه وسلوكه وسعيه الدائب لتلبية حاجاته وغرائزه الجسدية والنفسية والعقلية؛ هذه الحاجات التي تتعدد من مأكل ومشرب ومأمن ومسكن ورفاهية، والغرائز التي تتنوع كالجوع والجنس والشهوة والطمع وحب التملك والاستحواذ والميل للتسلط والتنافس والاقتتال والاجتماع والتعاطف وغير ذلك من غرائز ودوافع وحاجات ومتطلبات كثيرة تتحكم بالسلوك الانساني. وعلى الرغم من كثرة هذه الغرائز والحاجات والمتطلبات البشرية إلا أنه يمكن حصرها أو اختزالها أو جمعها تحت عنوانين أو دافعين رئيسيين هما دافعي الربح والخسارة؛ أي حرص الانسان على تحقيق الربح المادي أو المعنوي او كليهما، وتجنب الخسارة المادية أو المعنوية أو كليهما ما استطاع الى ذلك سبيلا.

فمنذ أن وجد الانسان على هذه الارض تحكم به وبسلوكه دافعي الربح والخسارة؛ هذان الدافعان جعلاه يفضل التجمع والاجتماع على العيش منفرداً، فالتواجد ضمن تجمعات بشرية شرط أساسي لبقاء الإنسان على قيد الحياة لأنه بدون الجماعة البشرية لا يمكنه أن يؤمن طعامه وشرابه ومسكنه ولا يمكنه أن يلبي حاجاته وغرائزه، ولا يستطيع أن يواجه الأخطار والتحديات المحيطة به؛ فهو يحتاجها – أي الجماعة – في سلمه وحربه في أفراحه ومسراته وفي أحزانه وآلامه وفي صحته ومرضه وفي أوقات شدته ومحنته وأوقات لهوه وفراغه. فمنذ أن كان الانسان صيادا يجوب البراري والسهول والغابات ويعتمد في غذائه على ما يصطاده وعلى ما يجمعه ويلتقطه من ثمار وحبوب أدرك أنه لا يمكن الاستغناء عن التجمع، وعندما انتقل من مرحلة الصيد والجمع إلى مرحلة الرعي أو إلى مرحلة الزراعة والاستقرار ازدادت وتعاظمت حاجته إلى التعاون مع أبناء جنسه وهكذا كلما سارت البشرية خطوة في مدارج التطور كلما ازدادت حاجتها للتجمع والتكتل في جماعات ومجتمعات بشرية بدءاً بالمجتمعات القبلية الصيادة الصغيرة ثم الأكبر وصولاً إلى المجتمعات الرعوية وانتقالاً إلى التجمعات الزراعية والقروية ومن ثم تأسيس

المدن وانتهاءً بالدول والممالك والأمبراطوريات وأخيراً التكتلات العالمية التي تضم الكثير من الدول كالإتحاد السوفيتي السابق والإتحاد الأوربي ودول الكومنولث ومجموعة الفرانكفونية.

فإذا كانت القبائل الصيادة لا يتجاوز تعداد أفرادها العشرات فإن هذا العدد ربما يرتفع إلى المئات في القبائل الرعوية لأن العملية الرعوية أكثر تعقيداً من الصيد سواء من حيث تأمين حيوانات الرعي والمراعي والدفاع عنها أو الدخول في منافسات مع جماعات أخرى من أجل الحصول على مراعٍ جديدة وأراضٍ أخصب، فضلاً عن عملية الرعي ذاتها وما يستتبعها من مستلزمات. أما في القرى والتجمعات الزراعية فقد يصل العدد إلى الآلاف نظراً لمتطلبات الزراعة الكثيرة وما تحتاجه من إيدٍ عاملة في البذار ورعاية المغروسات والحصاد بالإضافة إلى ضرورة وجود أناس متخصصين في صناعة وصيانة الأدوات الزراعية التي يحتاجها الفلاح، هذا فضلاً عن أن المجتمع الزراعي مجتمع مستقر وهذا الاستقرار سيخلق بدوره حاجات ومتطلبات جديدة مما يستدعي وجود أناس يلبون تلك المتطلبات مثل وجود مجموعة من الشيوخ وكبار السن أو الزعماء ورؤساء الأسر تكون من مهامهم حفظ السلم وحل النزاعات التي تحدث بين الفلاحين وردع من يحاول الاعتداء على حقوق الآخرين، وأيضاً لا بد من وجود طبقة من الكهنة ورجال الدين لتلبية الحاجات الروحية لأفراد المجتمع، ولا بد أن يكون هناك من يقوم بدور الطبيب الذي يعالجهم ودور البنَّاء الذي يشيد لهم البيوت والعرَّاف الذي يستشرف لهم المستقبل ودور الراوية أو الشاعر والفنان الذي يسليهم، وغير ذلك من إحتياجات ومتطلبات كثيرة تتطلب وجود أعداد كبيرة من الناس لتأمينها وبذلك يزداد عدد أفراد المجتمع. والشيء ذاته ينطبق على المدن والدول لكن بتشعب وتعقيد أكبر وباحتياجات ومتطلبات أكثر وأوسع مما يستدعي إجتماع عدد كبير من الناس يصل إلى عشرات ومئات الآلاف بل وحتى الملايين.

وهكذا نرى أن حرص الإنسان على تأمين احتياجاته وتحقيق أكبر قدر من الربح وتجنب الخسارة هو الذي دفعه للتجمع وتأسيس المجتمعات البشرية، وهو الذي جعل منه كائناً اجتماعياً بطبيعته لأن طبائع الإنسان وحتى أخلاقه تتطابق تماماً ودائماً مع حرصه على الربح وتجنبه للخسارة، بل هي إحدى نتائج هذا الحرص وهذا التجنب ، إذ أن المفاهيم والسلوكيات الأنفع هي التي تتحول بمرور السنين وتقادم الزمن إلى طبائع وأخلاق محمودة ومغروسة في الإنسان، أما السلوكيات والمفاهيم التي تسبب الخسارة فأنه سيتم طردها وتجنبها وإدانتها وعدَّها سلوكيات

ومفاهيم سلبية ومعيبة ومشينة ومدانة بل وحتى محرمة، فلو إن الانسان وجد أن العيش منفرداً أنفع له وأكثر ربحاً من العيش في جماعات لفضله على العيش في جماعات ولأصبح طبعاً له، ولكُنَّا الآن ندين العيش في جماعات ونعتبره أمراً مشينا ومرفوضاً، ولأصبحنا نقول أن الإنسان كائن غير اجتماعي بطبيعته ويميل إلى العيش منفرداً.

إذاً فإن دافعي الربح والخسارة المغروسين في الطبيعة البشرية هما اللذان خلقا أو هيَّئا أهم عنصر من عناصر تكوين الدولة وهو الناس أو أفراد الشعب الذين أدركوا أن تجمعهم مع بعضهم البعض يحقق لهم أعلى الأرباح ويجنبهم الخسائر. وهؤلاء الناس لا بد أن تكون لهم أرض يعيشون عليها سواء استولوا عليها بالقوة أو ولدوا عليها وتوارثوها عبر الأجيال وبذلك يكون العنصر الأساسي الثاني من عناصر تكوين الدولة وهو الأرض قد تم تأمينه ولم يبقَ إلا العنصر الأساسي الثالث وهو السلطة الذي سيكون هو الآخر من منتجات دافعي الربح والخسارة أي منتج بشري بإمتياز. فمثلما أن دافعي الربح والخسارة كانا السبب الأساسي والمباشر في ظهور ونمو وتطور المجتمعات البشرية فإن هذين الدافعين ذاتهما سيستمران في الفعل والتأثير داخل تلك المجتمعات مما سيؤدي في النهاية الى خلق وتأسيس السلطة ليستكمل بذلك الركن الثالث من أركان الدولة.

فكما هو معروف فإن حاجات الإنسان سلسلة تبدأ ولا تنتهي أبداً وهذه الحاجات تقف متسلسلة على سلم أولويات يبدأ بتأمين المأكل والمشرب والمأمن والحاجات الأساسية والضرورية الأخرى التي يمكن أن يؤمنها أي مجتمع أو تجمع بشري حتى ولو كان صغيراً، إلا أن تأمين هذه الاحتياجات الأساسية سيؤدي إلى خلق وتوليد حاجات ومتطلبات جديدة مما سيدفع الإنسان للسعي لتلبيتها، لأنه سيجد في تلبيتها تحقيقا للربح وتجنبا للخسارة، وهكذا كلما تم تأمين حاجة أو رغبة ظهرت أخرى في سلسلة لا تنتهي. فإذا وجِد الانسان في مجتمع يؤمن له حاجاته الأساسية فإنه بالتأكيد سيتطلع إلى تحقيق طموحات ورغبات أخرى سواء كانت مشروعة أو غير مشروعة مثل الرغبة في بناء الذات والحصول على أكبر قدر من الإحترام والتميز والنجاح والمجد، أو الرغبة في التسيّد والتسلط وقهر الآخرين والتمتع بالسلطة والمال، او الرغبة في تغيير أحوال المجتمع الذي يعيش فيه وتحسين أحواله، أو التصدي للظلم والقهر، أو الرغبة في التنافس مع الآخرين والتغلب عليهم، أو الرغبة في التجديد والثورة بوجه الأفكار القديمة والبالية، أو على

العكس من ذلك الرغبة في الحفاظ على ما هو قائم ومحاربة الأفكار التجديدية وغير ذلك من رغبات وميول وطموحات تجيش بها المجتمعات البشرية، وكلٌ يميل الى الرغبة التي يعتقد أنها تحقق له ربحاً مادياً أو معنوياً وتجنبه الخسارة. وقد تحدث عن هذه الحاجات الأساسية وعن سلم الاولويات البشري العالم الامريكي ابراهام ماسلو (Abraham Maslow) في نظريته عن الدافع البشري [١] ووضع هرماً يوضح تسلسل تلك الحاجات يعرف بهرم ماسلو للإحتياجات الإنسانية، كما هو موضح في الشكل التالي.

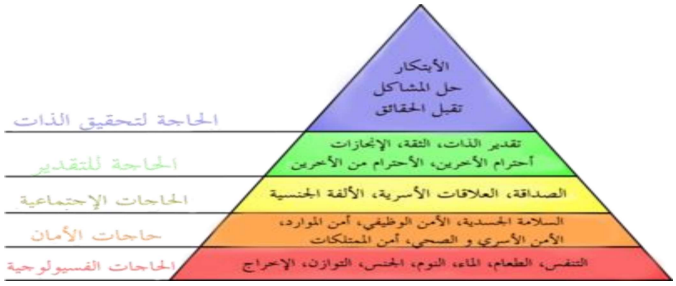

إن ظهور وتأسيس الدول يعد إحدى النتائج المترتبة على قيام الإنسان بتحويل الحاجات والرغبات إلى واقع ملموس، فالدول القديمة وبكل أنواعها كالدولة الدينية والدولة القبلية والدولة العسكرية الحربية والدولة العائلية أو دول العائلات لم تكن سوى نتاج لطموح قائد واحد أو مجموعة من القادة نجحوا في استغلال الظرف المناسب والأحوال المؤاتية وفرضوا سيطرتهم بالقوة على أحد المجتمعات البشرية تحت شعارات متعددة دينية، مذهبية، طائفية، عرقية، قبلية، جهوية، حزبية . . . الخ، واتكأوا على هذا المجتمع ليكون نواة لدولتهم التي ستتسع وتمتد لتفرض سيطرتها على مجتمعات جديدة تكون هي الأخرى بدورها أداة لمزيد من التوسع والامتداد، وهكذا دواليك وصولاً إلى تأسيس دولة كبرى أو إمبراطورية واسعة الأرجاء. فالدول القديمة كلها إذاً كانت نتاجاً لرغبات الإنسان الموَّجَّهة بدافعي الربح والخسارة مما يعني أنها منتج بشري، ومما يؤكد ذلك أنها كلها مرتبطة بأسماء أشخاص أسَّسوها وأقاموها وأخرجوها للوجود.

فعندما نطالع كتب التاريخ لا نجد دولة من الدول القديمة إلا وهناك شخص بعينه أسَّسها وأقامها وأرسى قواعدها، وجاء بعده شخص آخر دعمها وعزَّز نفوذها ووسع سلطانها، وثالث أضاف إليها أو أنقص منها، ورابع ربما لم يكن بالمستوى المطلوب فانعكس ذلك على دولته

---

[١] - للاستزادة راجع :

Abraham H. Maslow : Motivation and Personality , (Harper & Row : 1954) .

سلباً، وخامس وسادس . . . إلخ، إلى أن تنتهي الدولة على يد أحدهم لسوء تصرفه وعدم كفايته مما يؤكد أن الدولة القديمة كانت ولا زالت مرتبطة ارتباطاً مباشراً بالسلوك البشري خلقاً وتأسيساً ونمواً وهبوطاً واضمحلالاً وموتاً، بحيث يمكننا أن نفترض ونحن مطمئنون أن تاريخ هذه الدول كان سيتغير كثيراً – ولا نقول أنه سيصبح أسوأ أو أفضل – لو لم توجد فيه بعض الأسماء والشخصيات.

فمثلا لو لم توجد أسماء مثل حمورابي وسرجون الأكدي وسنحاريب وآشور بانيبال ونبوخذ نصر هل كان تاريخ العراق القديم سيكون كما نقرأه اليوم؟ ولو لم توجد أسماء مثل مينا وخوفو وتحتمس واخناتون ورمسيس الثاني هل كان تاريخ مصر القديم سيبقى كما نعرفه؟ وهل كان تاريخ القبائل المغولية سيشهد قيام امبراطورية مغولية مترامية الأطراف لو لم يولد جنكيز خان أو لو أنه توفي عندما كان صغيراً أو لو أنه قتل قبل أن يتمكن من توحيد المغول؟ والإفتراض والتساؤل ذاته يمكن أن نوجهه للتاريخ الروماني والبيزنطي والإغريقي والفينيقي والهندي والصيني وغيرها من تواريخ. بل إن هذا التساؤل يمكن أن نوجهه إلى الكثير من الدول المعاصرة ومنها الدول العربية، هذه الدول التي يمكن القول عنها أنها ليست دول لديها زعامات بقدر ما هي زعامات لديها دول.

فلو أخذنا مصر مثلا ترى كيف كان سيصبح شكل دولتها سياسةً واقتصاداً وأفكاراً وتوجهاتٍ لو لم يوجد بتاريخها شخصية كشخصية محمد علي باشا أو شخصية بمواصفات وأفكار جمال عبدالناصر، وكيف كان سيصبح شكلها السياسي؟ وما هو الدور الذي كانت ستلعبه في التاريخ العربي المعاصر؟ وهل كان التيار القومي سيظهر أصلاً؟ وإذا ظهر هل كان سيبلغ المديات التي بلغها أو يترك الأثر والتأثير الذي تركه؟ وكيف سيكون شكل ومستقبل الزراعة والصناعة والاقتصاد عموما والفن والأدب والفكر إجمالاً؟ والكلام ذاته ينطبق على العراق الذي لو رفعنا من تاريخه بعض الأسماء كالملك فيصل ونوري سعيد وعبدالكريم قاسم وصدام حسين لتغير هذا التاريخ بشكلٍ كبير. وكذلك تاريخ سوريا والأردن واليمن والسودان وغيرها من الدول العربية التي هي منتج بشري بامتياز فسياستها واقتصادها وفكرها ورؤاها وتوجهاتها ليست إلا ترجمةً وانعكاساً لما يراه ويرغب به الزعيم المبجل والقائد المظفر، وقديماً قالوا الناس على دين ملوكهم.

إذاً فإن الدولة القديمة هي منتج بشري فمن أسَّسها وأوجدها أشخاص، ومن مد نفوذها ووسع سلطانها أشخاص، ومن حدد لها سياستها واقتصادها وفكرها أشخاص، ومن رسم لها ملامحها الرئيسة وشكَّل تاريخها ومستقبلها أشخاص، ومن تسبب في تدهور أحوالها وأدى إلى نهايتها أشخاص، فهي التجسد المادي لرغبات وطموحات وغرائز الإنسان؛ أي لسلوكه المحكوم دائماً وأبداً بدافعي الحرص على تحقيق الربح وتجنب الخسارة.

ثالثاً : سمات الدولة القديمة :

تتميز الدولة القديمة بعدد من السمات والمواصفات التي أُلتصقت بها وأصبحت جزءاً أساسياً من تكوينها ولا يمكن الفصل بينهما، فبين هذه السمات وبين الدولة القديمة علاقة عضوية جدلية لا انفصام لها، فأحدهما يؤدي إلى خلق وإيجاد الآخر وأحدهما يغذي الآخر ويقويه ويدعمه فكلاهما يدوران في حلقة مفرغة، إذ أن تواجد تلك الصفات في أي مجتمع يؤدي حتما إلى إنتاج الدولة القديمة، ووجود الدولة القديمة يؤدي إلى تدعيم تلك الصفات وغرسها أكثر في بنية ذلك المجتمع وفكره وثقافته، وهذا يقود بدوره الى تهيئة الأجواء والمناخات أكثر وأكثر لإعادة توليد وإنتاج الدولة القديمة مرة أخرى وهكذا دواليك، هذه الحلقة المفرغة تشبه تماماً تلك التي تتكلم عن الفقر والجهل والمرض؛ فالفقر يؤدي إلى الجهل والجهل يؤدي إلى المرض والمرض يؤدي إلى مزيد من الفقر والمزيد من الفقر يؤدي إلى المزيد من الجهل والمزيد من الجهل يؤدي إلى المزيد من المرض وهكذا بدون توقف أو انقطاع كما هو موضح في الشكل واحد واثنين.

إن أبرز وأهم هذه الصفات والسمات هي :

١ – **العقل الجمعي** : إن العقل الجمعي يعني خضوع المجتمع لسيادة وطغيان نمط بعينه في طريقة التفكير وفي التوجهات وفي النظرة للحياة وفي طريقة العيش والسلوك وفي كل مجالات الحياة. لقد كان العقل الجمعي هو السائد والمسيطر على كل المجتمعات البشرية منذ أن وجدت هذه المجتمعات وحتى بداية العصور الحديثة، وما زال هو السائد والمسيطر على كثير من المجتمعات حتى الوقت الحاضر. إن سيادة العقل الجمعي في المجتمعات البشرية البدائية أمر طبيعي لأن العقلية البشرية في الأزمنة السابقة كانت عقلية سطحية ساذجة تقلد بعضها بعضاً

وتحاكي بعضها بعضاً، ولم تكن قد ارتقت ونضجت إلى الدرجة التي تؤهلها لطرح أفكار جديدة متنوعة ومختلفة ومتباينة فكان الناس يشبهون بعضهم بعضاً ويقلدون بعضهم بعضاً ويتشبثون

١- الشكل واحد: رسم توضيحي يبين الصلة العضوية بين سمات المجتمع البدائي والدولة القديمة.

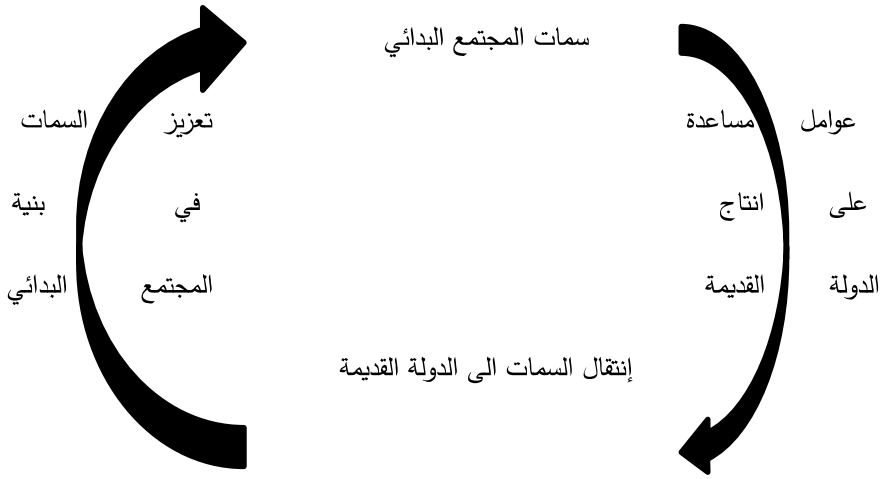

٢ – الشكل اثنين: الرسم التقليدي الذي يبين الصلة بين الفقر والجهل والمرض.

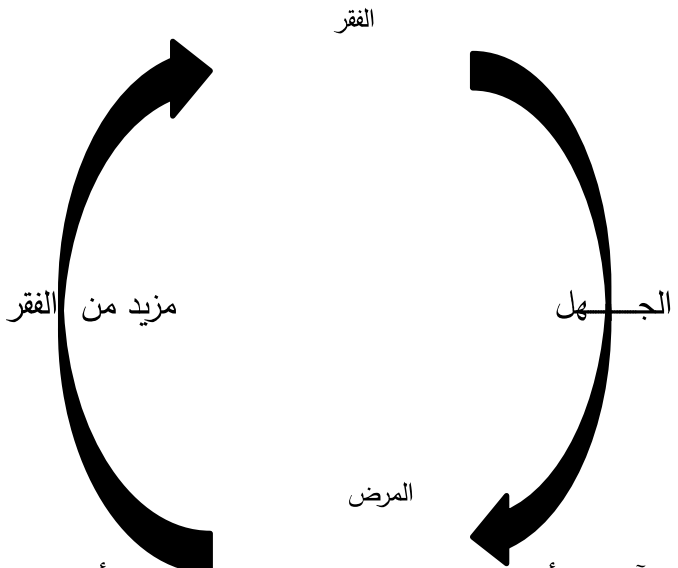

بما ورثوه من آبائهم وأجدادهم من عادات وتقاليد ومقولات وأفكار، فكانت تمر عشرات ومئات السنين بدون أن يجد جديد أو تتغير الأفكار، فالكل خاضع لما يقوله مجتمعه أو جماعته أو قبيلته، والكل لا يتصور وجود ما هو مخالف لما هو سائد ومتعارف عليه، بل إن الخروج على

عادات وأعراف وتقاليد المجتمع كان يعد – ولا زال في مناطق كثيرة – أمراً محرماً أو مشيناً ومستهجناً.

وعلى الرغم من أن سطوة العقل الجمعي لم تكن بالدرجة ذاتها في جميع المجتمعات بل كانت تختلف من مكان لآخر ومن مجتمع لآخر، إلا أنه وبشكلٍ عام يمكننا القول أن الجماعة البشرية في العصور الغابرة عاشت في ظل عقل جمعي مسيطر بدرجة عالية جداً، بحيث تمكَّن من جعل أفكار وتوجهات وسلوكيات ونفسيات أفراد هذه الجماعة متشابهة ومتطابقة وكأنهم شخص واحد تم استنساخه لا تلمس فيما بينهم أي درجة من درجات الاختلاف أو الشذوذ إلا ما ندر، يؤمنون بنفس الأفكار والمسلمات، وينظرون إلى أنفسهم وإلى العالم المحيط بهم النظرة ذاتها، عاداتهم وتقاليدهم وحكاياتهم وأساطيرهم وأقوالهم وأفعالهم وردود أفعالهم واحدة، محفزاتهم ومستثيراتهم واهتماماتهم واحدة، أنماطهم الحياتية من الألف إلى الياء واحدة لا اختلاف فيها، مما يجعلهم أقرب إلى جيش نظامي منهم إلى مجتمع إنساني وهذا بالضبط ما يحتاجه تأسيس الدولة في الأزمنة السابقة وذلك على مستويين:

فعلى المستوى الداخلي أي داخل الجماعة نفسها سيلعب العقل الجمعي دوراً مهماً جداً في تهيئة الارضية المناسبة والأجواء الملائمة ليقوم أي قائد طموح أو سياسي مغامر بفرض سيطرته على تلك الجماعة مستغلا خضوعها للعقل الجمعي واستعدادها الفطري للإنقياد الأعمى لمن يعرف كيف يستغل نقاط ضعفها وسذاجتها ويبتز عواطفها، ويخاطب المقدس والمبجل والتابو داخلها، ويدغدغ مشاعرها ويستثير غرائزها، ويحاكي أحلامها وطموحاتها من خلال خطبه الرنانة ووعوده الخلابة والحماسية وقدرته على الإقناع والقيادة والتنظيم، وبعد أن تؤتي هذه الوسائل والأساليب أُكُلها ويتمكن هذا القائد من جذب عدد من الأتباع يستطيع الاعتماد عليه واستخدامه في فرض نفوذه، عندها يستخدم الوسيلة الأنجع أي يستخدم القوة والسطوة لإجبار الناس وباقي أعضاء الجماعة على الانصياع له، ومن ثم تصبح هذه الجماعة هي النواة والأساس الذي يعتمد عليه في إقامة الدولة وفي تقويتها وتوسيع نفوذها، وبذلك يكون وجود العقل الجمعي قد لعب دوراً مهماً جداً في توحيد الجماعة وفي تسهيل انقيادها وقيادتها والسيطرة عليها من قبل القائد أو الزعيم.

أما على المستوى الخارجي فكما هو معروف فإن الدولة في الأزمنة الماضية لم تكن تؤسس عن طريق التفاوض مع الجماعات والدول الأخرى، ويقيناً أنها لم تكن تؤسس عن طريق الاستفتاءات والانتخابات أو حق تقرير المصير أو بقرار من الأمم المتحدة أو غيرها من وسائل وآليات لم تظهر إلا في العصر الحديث، بل تؤسس عن طريق القوة فحسب وليس هناك أي طريق آخر، فالبشرية جمعاء لم تكن في الماضي تعرف طريقاً أو وسيلةً أخرى غير القوة، وهنا تأتي أهمية العقل الجمعي الذي سيجعل من الجماعة المؤسِّسة للدولة تقاتل وتكافح تحت قيادة زعيمها من أجل إقامة وتوسيع دولتها وكأنها رجل واحد وليست مجموعة من الأفراد مما يرفع كثيراً من نسب نجاحها في الإنتصار على الجماعات الأخرى وفي تحقيق هدفها بإقامة دولة، فلن تجد أحداً من هذه الجماعة يتساءل مثلاً عن مشروعية وقانونية ما يفعلونه لأن العقل الجمعي قضى بأنه مشروع، ولن تجد من يقول مثلا: " إني أرى رأياً مخالفاً " ، أو أن هذا جائز أو غير جائز، لأن هذا غير وارد أصلاً في ظل العقل الجمعي ، فالقبيلة والجماعة قد قضت واتخذت قرارها وانتهى الأمر، وكلما ازداد تأثير العقل الجمعي في حياة هذه الجماعة كلما ارتفعت إحتمالية نجاحها في توسيع وتقوية وحماية دولتها.

إن هذه السمة التي إتسمت بها المجتمعات البدائية والتي كانت من أهم الأسباب والعوامل التي أسهمت في تأسيس الدولة ستبقى ملازمة لها – أي للدولة – وستنغرس وتتجذر أكثر في فكرها وسلوكها وتوجهاتها وستتحول إلى صفة لصيقة بها لأن بقاءها واستمرارها واستقواءها وتوسيع نفوذها يعتمد بشكلٍ كبير على وجود وتعزيز هذه الصفة، أي أنها صفة تجلب الربح المتمثل في بقاء الدولة وتوسعها، وتبعد شبح الخسارة المتمثلة في ضعف الدولة ومن ثم انهيارها لذلك ستبقى وتتعزز وتنمو أكثر وأكثر.

٢ – **ألنظام الأبوي والديكتاتورية** : إن واحدة من أهم صفات وسمات الدولة القديمة هي الديكتاتورية والحكم المطلق والتسلط، هذه السمة التي لولاها لما وجدت ولما قامت الدولة القديمة أصلاً، فهذه السمة لم تولد مع ولادة الدولة القديمة بل هي سابقة لها وقد انتقلت إليها من المجتمع البشري أو الجماعة البشرية التي أنتجت الدولة، فالديكتاتورية بمعنى حب التسلط على الآخرين والتحكم بهم والسيطرة عليهم هي سمة متأصلة وفطرية في الطبيعة البشرية لأنها – أي الديكتاتورية – تجعل من يمارسها أو يتمتع بحق ممارستها أقرب إلى تحقيق الربح وأبعد عن

التعرض للخسارة. إن الأب الروحي للديكتاتورية أو الأصل الذي نشأت عنه هو النظام الأبوي ألذي ظهر بدوره نتيجة لحاجة ألجماعة إلى تنظيم شؤونها وفض نزاعاتها وتلبية حاجاتها الروحية والدينية وغيرها من المتطلبات التي ظهرت كإحدى نتائج ميل الإنسان للعيش في جماعات وتجمعات أي كونه حيوان اجتماعي كما يقول علماء الاجتماع.

إن تلبية هذه الحاجات أوجد الحاجة إلى بروز فئة أو طبقة أبوية تحظى باحترام وتبجيل المجتمع تتكون في أغلب الأحيان من كبار السن وزعماء الأسر وشيوخ القبائل والكهنة ورجال الدين، إن وجود مثل هذه الطبقة وعلى الرغم من أهمية دورها في المجتمع إلا أنه أدى وبالتدريج إلى ظهور فلسفة تقديس الأفراد وزيادة ميل الإنسان للخضوع لجهات أعلى منه يعتقد بتميزها وبتفردها وبعصمتها وبقدرتها على الإتيان بأفعال تفوق قدرته بل وحتى فهمه، لذلك فإن أغلب المجتمعات البدائية كانت تنظر إلى الحكام والأباطرة والسلاطين نظرة تقديسية، وتعتقد بتميزهم عن بقية الناس من حيث أنهم يمثلون الإله وفي بعض الأحيان يصبحون هم الآلهة أو أنصاف آلهة، أو أنهم يحكمون باسم الإله، أو أن الإله قد كلفهم بالحكم، أو أن حكمهم تحقيق لنبوءة قديمة ومقدسة، أو أنهم ينحدرون من سلالة أرقى وأنقى بكثير من تلك التي ينتمي اليها العوام، أو إنهم هم الذين لا غنى عنهم من أجل سلامة وديمومة واستقرار الدولة.

وفي أحيان كثيرة لم يكن الحكام هم من يبتكر ويروج لمثل هذه الأفكار بل الناس المحكومين أنفسهم يخترعونها وينشرونها ومن ثم يصدقونها ويحولونها إلى حقيقة مقدسة تتناقلها الأجيال، فالعقلية البشرية البدائية لم تكن تقبل أو تتصور أن إنساناً عادياً حاله حال بقية البشر يمكن أن يحك، بل يجب أن يكون هذا الإنسان متميز عن الآخرين وتقف خلفه قوى خفية وإلا لما أصبح حاكماً، الأمر الذي مهد الطريق لظهور الديكتاتورية وتجذرها.

يضاف الى ذلك أنه لم يكن بالإمكان إدارة المجتمعات البدائية والسيطرة عليها وإدارة جميع تفاعلاتها من أصغرها إلى أكبرها وعلى كافة المستويات إلا من خلال استخدام القوة والقمع والتسلط، مما جعل الانسان يحمل بداخله نزعتين متناقضتين تتمثل بتشبثه بالديكتاتورية من جانب ولعنها من جانب آخر، فهو من جهة يميل بداخله إلى – أو مجبر على – ممارسة الديكتاتورية وهو يمارسها بالفعل بدءاً من أدنى المستويات إلى أعلاها كسلطة الرجل على المرأة والزوج على زوجته والأب والأم على أبنائهما والأخ على أخته وصاحب العمل على من هم

بمعيته والأستاذ على طلابه والكبير على الصغير والضعيف على القوي، وسلطة رجال الدين والشيوخ والزعماء على من هم دونهم، وصولا إلى الديكتاتورية بأجلى صورها وهي الديكتاتورية السياسية أي ديكتاتورية الفرد. ومن جهةٍ أخرى هو يلعن الديكتاتورية عندما تمارس عليه ويضيق ذرعاً بالديكتاتور ويتمنى دائماً زواله غير مدرك أن زوال ديكتاتور في المجتمعات البدائية والدولة القديمة لا يعني إلا ظهور ديكتاتور جديد لأن المجتمع الذي أنتج الديكتاتور الأول سينتج الثاني والثالث والرابع . . . الخ، فالديكتاتور في المجتمع البدائي حاجة لا غنى عنها. وكم كان حكيماً من قال " سلطان غشوم خير من فتنة تدوم " وكأنه أدرك بالفطرة السليمة أنه ليس هناك خيار ثالث فإما الديكتاتور وإما الفوضى والاضطراب وهو صحيح تماماً بالنسبة للمجتمع البدائي ودولته القديمة.

هذا فضلاً عن أن الدولة القديمة لا يمكن أن تكون إلا دولة دكتاتورية ومستبدة أو بالأحرى أنه لم يكن يوجد في الفترة التي ظهرت بها هذه الدولة ما هو عكس ذلك، ولم يكن الناس يتخيلون أصلاً وجود دولة ليست كذلك، فالدولة لم تكن تعني إلا الاستبداد والتسلط والطغيان، ولا غرابة في ذلك إذا كانت الدول أصلاً في الأزمنة السابقة لا تقام إلا عن طريق استخدام القوة ولا تحفظ إلا بالقمع والاستبداد، ولم تكن البشرية تعرف طريقاً آخر أو وسيلة مغايرة.

إذاً فإن الديكتاتورية ظهرت كواحدة من النتائج المترتبة على ميل الإنسان البدائي للعيش في جماعات، وتجذرت وغرست بقوة في الطبيعة البشرية والسلوك البشري لأن المجتمع البدائي والعلاقات البينية داخل هذا المجتمع كانت ولا زالت تقوم أساساً على فلسفة القوة والقمع والتسلط وتدار من خلالها كما سنوضح لاحقاً. يضاف إلى ذلك أن العقل الجمعي المسيطر على المجتمعات البدائية يعد من الممهدات لظهور وتعزيز الديكتاتورية والعكس صحيح أي أن اتسام المجتمعات البدائية بالديكتاتورية يقوي ويدعم سيطرة وحضور العقل الجمعي، فصفات المجتمع البدائي – وكما ذكرنا سابقاً – يعزز ويؤازر بعضها بعضاً ويؤدي بعضها الى بعض.

إن للديكتاتورية دور مهم وبارز في تمكين المجتمع البدائي من إنتاج الدولة القديمة لأنها – وبمؤازرة العقل الجمعي – تسهل مهمة القائد الطموح في السيطرة على المجتمع وتوجيهه كيفما يشاء وجعله ينصاع لما يراه ويؤمن به هذا القائد، وتمكنه من الاعتماد على هذا المجتمع واتخاذه أساساً لتأسيس الدولة التي تبدأ صغيرة ثم تتوسع بالتدريج حتى تتحول إلى دولة كبيرة أو

إمبراطورية، ومن الطبيعي أن ترث هذه الدولة القديمة صفات المجتمع الذي أنتجها ومنها الديكتاتورية. بل إن هذه الصفة ستتغول أكثر وتزداد هيمنتها على المجتمع في ظل الدولة القديمة لأن تأسيس هذه الدولة سيظهر الحاجة الى ديكتاتورية أشد قمعاً وأكثر تسلطاً من تلك التي كانت سائدة في المجتمع البدائي الذي أسهم في إنشاء تلك الدولة، فكلما اتسعت مساحة الدولة القديمة وازداد عدد أفراد المجتمع البدائي الذي تحكمه كلما برزت الحاجة لممارسة مزيد من القوة والتسلط والقهر من أجل فرض السيطرة والانضباط والحفاظ على تماسك الدولة والمجتمع وحمايتهما من التفكك حتى تصل الأمور في بعض الاحيان إلى أن يعتبر الحاكم نفسه إلهاً أو شخصا مقدساً أو من سلالة مقدسة وهذا يعد قمة الديكتاتورية والتسلط فليس بعده شيء. وربما هذا يفسر لنا لماذا ادعى الاشخاص الذين حكموا امبراطوريات واسعة أنهم آلهة أو مقدسون أو تم تأليههم من قبل رعيتهم كالفراعنة وحكام سومر وبابل وآشور، لأن تأليه الحكام يعطيهم سلطة مطلقة لا تحدها حدود ويصل بهم إلى أعلى درجات الدكتاتورية، أي إلى أعلى درجات السيطرة على المجتمع، أي الى اعلى مستوى من مستويات الربح وأدنى مستوى من مستويات الخسارة.

إن هذا التعزيز والتدعيم لصفة الديكتاتورية والذي كان مطلباً لا غنى عنه من أجل بقاء وتوسع الدولة القديمة سيؤدي إلى ترسيخ فكرة الديكتاتورية أكثر وأكثر في المجتمع البدائي حتى تكتسب هذه الفكرة قدسية ذاتية، وتتحول بمرور الوقت من آلية ووسيلة تساعد على استمرار الدولة وتقويتها إلى غاية بحد ذاتها بل إلى حاجة أساسية من حاجات الإنسان البدائي.

٣ – **المنهج الخطابي الوعظي** : شكّل الوعظ عبر آلاف السنين واحداً من أهم الركائز التي استندت إليها المجتمعات البشرية في بقائها وتماسكها وضبط تفاعلاتها الحياتية وصيانة وتجديد منظومتها الأخلاقية، وكم من الممالك والدول قامت وازدهرت وسادت وكان الوعظ عاملاً مهماً وحاسماً في قيامها واستمرارها، وكم من خطيبٍ مفوه تمكن من حشد المئات والآلاف خلف قيادته ليغير بهم مسار التاريخ والأحداث ولم تكن عدته في ذلك سوى قدرته على الإقناع واستخدام أساليب الترغيب والترهيب، وتوظيف الثنائيات الأخلاقية كالخير والشر والحق والباطل والنور والظلام، وتفعيل افكار الانتقاء والاصطفاء كالأمة الأفضل والعرق الأنقى والجماعة الأرقى والمنهج الأصح والفكر الأصلح . . . . الخ.

وقد تعددت أنواع الوعظ فمنه الوعظ الديني والوعظ القومي والوعظ الوطني والوعظ العرقي والوعظ المذهبي وغيرها، وعلى الرغم من تعدد أنواعه فالوعظ في النهاية لا يهدف إلا إلى تحقيق معادلة (إفعل ولا تفعل) ودفع الناس إلى الالتزام بها مثل: أحبوا ، تعاونوا ، إخلصوا ، أصدقوا ، إعملوا ، تنظفوا ، إجتهدوا ، جاهدوا ، ناضلوا ، لا تسرقوا ، لا تخونوا ، لا تغشوا ، لا تكذبوا ، لا تكرهوا ، لا تتفرقوا وهكذا دواليك إفعل إفعل إفعل . . . لا تفعل لا تفعل لا تفعل . . . الخ.

كان الوعظ في سالف الأيام يلاقي نجاحاً هائلاً ويحقق نتائج ذات أهمية كبيرة، وكان يعد واحداً من أهم الآليات والوسائل المطلوبة – إن لم يكن أهمها على الاطلاق – في إحداث أي تغيير اجتماعي أو سياسي والسبب في ذلك يعود إلى التطابق شبه الكامل بين طبيعة الوعظ أو طبيعة العملية الوعظية وبين الطبيعة البدائية للعقلية البشرية التي كانت تتلقى الوعظ في الأيام الخوالي، فالوعظ في النهاية ليس حوار بين عقلاء أو تبادل وتلاقح معرفي بل هو خطاب مرسل حماسي تحريضي تهييجي مانوي لا منطقي – في أغلب الاحيان – يستند على مسلمات مسلَّم بها مسبقاً من قبل المخاطِب والمخاطَب بغض النظر عن كون هذه المسلمات تنطبق أو تتطابق مع العقل والمنطق، يستهدف المشاعر والعواطف ويشتمل على الصراخ والتهديد والوعد والوعيد وهو أقرب إلى حالة من الهوس والاهتياج غير المنضبط بأية ضوابط عقلية.

هذه المواصفات التي اتصف وما زال يتصف بها الوعظ كانت تتسق وتتناغم تماماً مع الطريقة البدائية في التفكير ومع عقلية ما قبل الحداثة والتي ظلت سائدة ومسيطرة لقرون طويلة على أنماط التفكير والسلوك للجنس البشري الذي لم يبدأ بمغادرتها لصالح عقلية أكثر نضوجاً إلا مع إطلالة عصر التنوير والنهضة، والسبب في هذا التناغم والانسجام يعود إلى أن الوعظ ظهر أساساً نتيجة لحاجة المجتمعات البدائية إليه باعتباره أحد الوسائل الأساسية لبقاء واستمرار حالة التجمع والاجتماع البشري وذلك لدوره المهم في معالجة الإختلالات التي لا بد وأن تنشأ كنتيجة حتمية لهذا الاجتماع، وذلك من خلال ضبط سلوكيات الفرد والجماعة، وكبح ولجم غرائزهم وشهواتهم ونوازعهم البدائية، والسيطرة على الحشود والعوام، وضمان الولاء والطاعة لسادة الجماعة وزعمائها، والالتزام بالقيم والمعتقدات والمبادئ والعادات والتقاليد التي توافَق عليها المجتمع، والتقليل من حدة وشراسة التنازع والتخاصم والتنافس بين أفراد المجتمع، بالإضافة إلى دور الوعظ في الحفاظ على تماسك المجتمع وخلق وتعزيز المشاعر القومية، وتكوين وتشكيل

ذاكرة مشتركة ومزاج شعبي عام وذوق وشعور وإحساس مشترك تجاه مختلف القضايا والأحداث والرؤى والافكار، والاحتفاء بفكرة الانتماء للقبيلة أو للجماعة والافتخار بها، وتأكيد وغرس مقولة أنها أفضل وأرقى من باقي الجماعات وأنها تتمتع بمزايا وصفات لا تتوافر لغيرها، والأهم من ذلك والأخطر أن الوعظ – الذي بدأ كضرورة إنبثقت من حاجة الإنسان للعيش في جماعات – سيؤدي بمرور الوقت إلى تدعيم العقلية الخطابية الوعظية، وإلى زيادة سيطرتها واستحواذها على المجتمع البدائي مما سيجعل هذا المجتمع متعطش أكثر وأكثر إلى المزيد من الوعظ، ويستمر الأمر على هذا المنوال حتى يصبح المنهج الخطابي الوعظي منهجاً للحياة ولطريقة التفكير وللتعامل مع كل التفاصيل والمفردات والقضايا من أدناها الى أعلاها، أي يصبح سمة ملازمة للمجتمعات البدائية مما سيسهل لهذه المجتمعات مهمة إنتاج الدولة القديمة.

لقد كان للمنهج الخطابي الوعظي دور بارز ومهم في إنشاء وتأسيس الدولة القديمة لأن الخطوة الاولى اللازمة لإنشائها تتمثل بعملية التحشيد الشعبي أي حشد الجماهير خلف هدف إنشاء الدولة وإقناعها بتبنيه من خلال استخدام المنهج الخطابي الذي تفهمه تلك الجماهير جيداً وتتفاعل معه ويؤثر بها بدرجة كبيرة، فيصبح الشخص الأقدر على الخطابة والأكثر إتقانا للوعظ ولفن الوعد والوعيد والترغيب والترهيب، والشخص الذي يعرف كيف يستثير مشاعر العامة ويستحثهم ويداعب مخيلتهم هو الأقرب للنجاح في قيادتهم باتجاه تأسيس الدولة ودفعها إلى المسار الذي يراه ويفضله، لذلك عدَّت القدرة على مخاطبة الجماهير وإتقان فن الوعظ إحدى صفات القادة والزعماء عبر التاريخ فمن صفات مؤسسي الدول والقادة العظام أنهم خطباء مفوَّهون.

وحتى بعد تأسيس الدولة تستمر الحاجة إلى المنهج الخطابي الوعظي في تزايد بل تصبح أكثر إلحاحاً، لأن المجتمع أو المجتمعات التي ستحكمها الدولة الناشئة هي بالتأكيد أكبر عدداً وأكثر تعقيداً من المجتمع البدائي ألذي أنتجها مما يضاعف من أهمية دور الوعظ في ضبط تفاعلات تلك المجتمعات، وصبغها بلون واحد، والتقليل قدر الامكان من الاختلافات والتباينات التي ستظهر حتماً نتيجة لاتساع رقعة الدولة، والحفاظ على تناغمها وانسجامها، واحتواء مشاكلها وتناقضاتها المتزايدة والمتعاظمة كمَّاً ونوعاً.

يضاف إلى ذلك أنه في ظل الدولة القديمة ستظهر للمنهج الخطابي مهمة إضافية تتمثل بضمان الولاء والطاعة العمياء للسلطة السياسية الحاكمة للدولة، ومحاولة إضفاء هالة من التبجيل والقداسة على شخص السلطان وعلى سيرته وعلى كل ما يقول ويفعل، وغرس هذه القداسة في النفوس لتتحول بمرور الأيام إلى حقيقة لا يجرؤ أحد على التشكيك بها، وحفظ بنيان الدولة وتدعيمها وتعزيز قوتها وتهيئة النفوس والعقول للتضحية من أجلها والذود عن حياضها والعمل على تعزيز سطوتها وزيادة نفوذها.

ومن الطبيعي أن تحقيق مثل هذه الأهداف لا يمكن أن يتم بدون حضور ومساهمة الكهنة ورجال الدين مساهمة فعَّالة، فللدين سطوة وتأثير على النفوس لا تتوافر لغيره، لذلك كان هناك دائماً ارتباطات وثيقة وعلاقات متينة بين الحكام ورجال الدين في الدولة القديمة، فرجال الدين من أهم الأدوات التي يستخدمها الحكام في السيطرة على المجتمع وإحكام القبضة عليه بينما يحصل رجال الدين في مقابل ذلك على النفوذ والامتيازات المادية والمعنوية، وهذا كله سيدفع رجال الدين إلى شحذ قدراتهم الوعظية ورفع ملكاتهم الخطابية ليكونوا بمستوى المهمة الملقاة على عاتقهم وبالشكل الذي يلبي طموحات ومتطلبات السلطان. وستكون المحصلة النهائية مزيد من التمكين والسيطرة للمنهج الخطابي الوعظي على العقول والنفوس.

وبالمقابل فإن قيام وظهور الدولة القديمة في أي زمانٍ ومكان سيتبعه بلا شك ظهور أعداء لها ومناهضين ومعارضين للسلطان سواء في الداخل أو الخارج، وهؤلاء الأعداء والمناهضين هم أيضاً لن يجدوا سلاحاً أمضى من الخطب الوعظية من أجل تحقيق هدفهم المتمثل بالوصول إلى السلطة أو القضاء على الدولة من خلال مهاجمة السلطة القائمة والتشكيك بشرعيتها وتشويه صورتها ونزع رداء القدسية عنها وتحريض الناس ضدها، وضرب وحدة المجتمع وتماسكه من خلال إثارة الضغائن بين الأفراد والجماعات والتركيز على الاختلافات والخلافات الموجودة وإبرازها وتضخيمها، واستغلال مظاهر الظلم والقمع وعدم المساواة التي لا بد وأن تحدث في ظل الدولة القديمة، ومثلما كان للدين ورجاله دور وعظي وخطابي مهم في بناء الدولة وتدعيم قوتها كذلك ستكون له الأهمية ذاتها في محاولات معارضيها وأعدائها الهادفة لهدمها وتقويضها.

يضاف إلى ذلك أن الحاجة إلى الوعظ ستزداد بين أفراد المجتمع والعوام في ظل الدولة القديمة وذلك بسبب تغير الظروف والأحوال، حيث أن الانتقال من المجتمع البدائي البسيط إلى

مجتمع تحكمه الدولة سيوجِد ولا شك تغييرات كبيرة ليس أقلها التفاوت الطبقي الحاد والاختلاف الكبير في المستوى المعاشي، وتقسيم المجتمع إلى طبقات متعددة من سادة وزعماء وتجار وأثرياء وحرفيين وفقراء ومحرومين وظالمين ومظلومين، وظهور مستويات غير معهودة سابقاً من الظلم والقهر والقمع والاستبداد والتحاسد والتباغض والتناحر والتصارع بين فئات المجتمع المختلفة، مما سيرفع من نسبة الطلب على الخطاب الوعظي ويزيد من سيطرته واستحواذه. فالفقير والمظلوم والمحروم سيجد فيه البلسم الشافي لحياته التعيسة وسيكون معيناً له على تحمل أعبائها ومشاقها ومتنفساً له للتخفيف من غيظه وسخطه، وسيحتاجه للتعبير عن أحلامه وطموحاته في تغيير الحال نحو الأحسن والأفضل بالنسبة له طبعاً، أما الشخص الثري والمرفه وصاحب المركز المرموق فأنه سيوظف المنهج الخطابي لإبقاء الوضع على حاله وللبقاء في مركزه وزيادة ثروته وتدعيم سلطته والدفاع عن ذلك كله ومهاجمة كل من يحاول النيل منه. والقاعدة ذاتها تنطبق على كل افراد المجتمع وطبقاته فالكل محتاج للمنهج الوعظي الخطابي بشكل او بآخر، والكل واعظ والكل موعوظ والكل متبني للمنهج الخطابي الوعظي اللاعقلاني والبعيد عن التحليل والتجريب. إذاً فإن المجتمع البدائي هو مجتمع متبني أساساً للمنهج الخطابي الوعظي بسبب بدائيته وبسبب حاجته الملحة لهذا المنهج وإدراكه أنه يحقق الربح ويجنب الخسارة، وعندما يقوم هذا المجتمع بإنتاج الدولة ستزداد حاجته للوعظ والخطابة، وتتعاظم هذه الحاجة ويزداد ربحها أكثر وأكثر بعد تأسيس وقيام الدولة وهكذا دواليك حتى يتحول المنهج الخطابي الوعظي إلى صفة اصيلة للدولة القديمة وللمجتمع الذي أنتجها.

٤ – **العقلية البدائية** : إن العقلية البدائية هي تلك العقلية السطحية الساذجة الهشة المتميزة بقدرتها الهائلة على الحفظ وتقبل وتلقي وتصدير التلقين والوعظ، العاجزة عجزاً شبه تام عن تبني واتباع المنهج العقلي النقدي التحليلي التجريبي، الكارهة كرهاً فطرياً للتساؤل والاستقصاء والإستفسار وقانون السبب والنتيجة، غير القادرة على استخدام أدوات الاستفهام مثل لماذا وكيف وأين ومتى، البعيدة جداً عن النسبية أو التفكير النسبي والمغرمة بالأحادية والأحكام المطلقة والثنائيات الاخلاقية كالخير والشر والحق والباطل والنور والظلام ونحن وهم وأنا والآخر، المستعدة دائماً لتصديق ألخرافات والأساطير والخزعبلات واختلاقها والترويج لها، العقلية التي تعد أفكارها ورؤاها ومعتقداتها هي الحق المطلق، وكل من أو ما يخالفها هو الباطل المطلق،

العقلية التي تنسب كل شيء وكل حدث وكل تطور وكل ما كان وما هو كائن وما سيكون إلى سبب ما ورائي غامض لا يمكن رصده أو فحصه والتأكد من صحته كالسحر والشعوذة والتدخل الإلهي وما تفعله الأرواح الشريرة أو الطيبة والقوى المتربصة والمخططات الخارجية ونظرية المؤامرة التي يحوكها الآخر دائماً.

إن سيطرة العقلية البدائية على غالبية أفراد المجتمع البدائي وتحكمها بهم أمرٌ طبيعي فعندما يكون المجتمع بدائياً فمن الطبيعي أن تكون من أهم سماته الخضوع لأنماط التفكير البدائية، فالعقلية البشرية في بدايتها كانت – ككل شيءٍ في بدايته – عقلية بدائية هشة سطحية ساذجة ولم تكن قد تطورت ونضجت بعد، أو أصبحت عقلية علمية ناقدة، فلا يمكن للبشرية في عهودها المبكرة أن تتمتع بعقلية ناضجة أو أن تتبنى نمطاً علمياً في التفكير وفي التعامل مع كل القضايا والأفكار والمعتقدات والعادات والتقاليد والناس والبيئة والمجتمع والظواهر المناخية والجوية، فمثل هذا النمط لم يظهر بقوة إلا في المئتي سنة الأخيرة من عمر البشرية. وعلى الرغم من أن درجة سيطرة العقلية البدائية كانت تتفاوت وتختلف من مجتمعٍ لآخر إلا أن المجتمعات البشرية كلها وبدون استثناء كانت خاضعة لها بشكل او بآخر لفترة زمنية طويلة استمرت لآلاف السنين، ولم تتمكن بعض المجتمعات من التخلص منها إلا مع بداية عصر النهضة بينما بقيت مجتمعات أخرى ترزح تحت سلطانها وسطوتها إلى وقتنا الحاضر.

إن هذه السمة التي سيطرت على المجتمع البدائي انتقلت إلى الدولة القديمة وأصبحت أكثر سيطرة وسطوة بعد أن تعاظمت الحاجة إليها نظراً لدورها المهم في إقامة وتأسيس الدولة ودعمها وتقويتها وتعزيز سلطانها ومد نفوذها، والسيطرة على المجتمع وضمان أمنه وإستقراره وتوجيهه وتقويم سلوكه ولجم نزوات وطموحات وأهواء أفراده، وتمكين السلطة السياسية والدينية من تشديد قبضتها على كل مجالات الحياة وتفاصيلها. مما خلق مناخاً ملائماً لمزيد من السطوة والهيمنة ومزيد من التغول والتجذر للعقلية البدائية التي أصبحت من السمات المربحة للمجتمع البدائي والدولة القديمة ولم يعد بالإمكان الاستغناء عنها.

٥ – الروح الحربية وفلسفة القوة : مما لا شك فيه أن الجماعات البشرية البدائية تتسم كلها بخضوعها لفلسفة القوة بكل أشكالها كالقوة البدنية، وقوة العدد والعدة، وقوة المال وما يمتلكه الشخص، والقوة الإعتبارية كالمركز الإجتماعي والوجاهة والحسب والنسب، والقوة الروحية

والدينية كقوة وسطوة الكهان والسدنة ومن يمتهنون العمل في حقل المقدسات. إن الإنسان في المجتمعات البدائية يعيش مع فلسفة القوة منذ نعومة أظفاره بل منذ يوم ولادته، فالمولود إن لم يكن قوياً ومتمتعاً بصحة جيدة تضاءلت إمكانية نجاته وبقائه وتراجعت حظوظه وفرصه، فالضعيف لا مكان له، والقوة هي القانون، وسوف تبقى هذه المعادلة – أي معادلة ألمزيد من القوة يساوي ألمزيد من الربح والمنفعة والعكس صحيح – ملازمة للإنسان في المجتمع البدائي في كل مرحلة من مراحل حياته في صباه وشبابه وكهولته وهرمه وعلى كافة المستويات بدءاً بالعائلة والعلاقات الأسرية ألبسيطة والعلاقات بين الجيران وصولاً إلى العلاقات بين أفراد المجتمع، وبينهم وبين من يحكمهم أو يتولى أمرهم، وبينهم وبين القوى الروحية التي يؤمنون بها ويخافون منها ويرتجون ثوابها ويخشون عقابها، وأخيراً بين المجتمع ككل وما يجاوره من مجتمعات أخرى. إن خضوع المجتمع البدائي لفلسفة القوة ليس أمراً اختيارياً بل هو ضرورة لا بد منها وحاجة لا غنى عنها، فبدونها لا يمكن لحالة الاجتماع البشري أن تستمر، وغيابها سيؤدي إلى إضعاف المجتمع البدائي وتفتته ومن ثم انهياره لأن الردع والترهيب وعلى كافة المستويات يعد من أهم ضمانات بقاء واستمرار هذا المجتمع، والردع لا يمكن أن يكون مقنعاً بدون إستخدام القوة أو التهديد باستخدامها فالإنسان إذا أمِن العقاب أساء التصرف كما يقال.

كذلك تتسم المجتمعات البدائية بالميل للقتال والتصارع وبسيطرة الروح الحربية والسلوك العدائي عليها وذلك بسبب حاجتها الماسة لمثل هذا السلوك في بيئة قاسية معادية لا تحكمها إلا قوانين القوة وفلسفة ألبقاء للأقوى فالحرب والصراع والتدافع لم تكن حالات استثنائية أو حالات عابرة بل هي شأن يومي، والاشتباك الخشن والعنيف الدائم والمستمر مع الحياة بكل تفاصيلها ومع الآخرين لم يكن مصادفات تحدث هنا وهناك بل هو أسلوب حياة وطريقة عيش، والاستعداد الدائم للحرب كان من مستلزمات البقاء.

وقد أشار إلى ذلك ألعلامة إبن خلدون في مقدمته عندما تحدث عن أحوال البدو وقارن بينها وبين أحوال الحضر حيث يقول : " إن أهل البدو أقرب للشجاعة من أهل الحضر والسبب في ذلك أن أهل الحضر ألقوا جنوبهم على مهاد الراحة والدعة ، وانغمسوا في النعيم والترف ووكلوا أمرهم في المدافعة عن أموالهم وأنفسهم إلى واليهم والحاكم الذي يسوسهم والحامية التي تولت حراستهم، واستناموا إلى الأسوار التي تحوطهم والحرز الذي يحول دونهم فلا تهيجهم هيعة ولا

ينفر لهم صيد، فهم غارون آمنون، قد ألقوا السلاح وتوالت على ذلك منهم الأجيال، وتنزلوا منزلة النساء والولدان الذين هم عيال على أبي مثواهم، حتى صار ذلك خلقاً يتنزل منزلة الطبيعة. أهل البدو لتفردهم عن المجتمع، وتوحشهم في الضواحي، وبعدهم عن الحامية، وانتباذهم عن الأسوار والأبواب قائمون بالمدافعة عن أنفسهم، لا يكلونها إلى سواهم، ولا يثقون فيها بغيرهم. فهم دائماً يحملون السلاح ويتلفتون عن كل جانب في الطرق، ويتجافون عن الهجوع إلا غراراً في المجالس وعلى الرحال وفوق الأقتاب، ويتوجسون للنبآت والهيعات، ويتفردون في القفر والبيداء، مدلين ببأسهم، واثقين بأنفسهم قد صار لهم البأس خلقاً والشجاعة سجية يرجعون إليها متى دعاهم داع أو استنفرهم صارخ. وأهل الحضر مهما خالطوهم في البادية أو صاحبوهم في السفر عيال عليهم لا يملكون معهم شيئاً من أمر أنفسهم. وذلك مشاهد بالعيان حتى في معرفة النواحي والجهات وموارد المياه ومشارع السبل، وسبب ذلك ما شرحناه. وأصله أن الإنسان ابن عوائده ومألوفه لا ابن طبيعته ومزاجه، فالذي ألفه في الأحوال حتى صار خلقاً وملكة وعادة تنزل منزلة الطبيعة والجبلة . . . ".

إن حاجة المجتمع إلى فلسفة القوة والروح الحربية ستزداد وتتضاعف عندما يسعى إلى تأسيس الدولة القديمة فبدون القوة لا يمكن توحيد أفراد المجتمع ودفعهم باتجاه الهدف المنشود، وبدون القوة لا يمكن للقوة السياسية الحاكمة للدولة أن تضبط تفاعلات المجتمع وتصرفاته، وبدون القوة والروح الحربية لا يمكن للدولة أن تحافظ على بقائها وتضمن استمرارها وهي محاطة بالأخطار والتهديدات من كل حدبٍ وصوب، ولا يمكنها كذلك أن تتوسع وتمد نفوذها إلى مناطق وأراضي ومجتمعات أخرى لأن تلك المجتمعات ستحاول بالتأكيد أن تقاوم هذا التمدد والتوسع ولن يحسم الأمر إلا من خلال استخدام القوة والحروب والصدامات المسلحة. هذا فضلا عن أن أعداء الدولة ومعارضيها ومناوئيها في الداخل والخارج سيزداد إحتياجهم لفلسفة القوة وللروح الحربية والسلوك العدائي، وهكذا ستجد الدولة القديمة نفسها – وبدون أن تقصد ذلك أو تعيه حتى – مضطرة إلى تعزيز فلسفة القوة والروح الحربية وتجذيرها أكثر وأكثر في المجتمع البدائي الذي أورثها هذه السمة.

٦ – **غياب منظومة حقوق الانسان:** لقد ذكرنا سابقاً أن دافعي الربح والخسارة هما الدافعان الرئيسان اللذان يحددان سلوك الإنسان وما يؤمن به من أفكار ومعتقدات وما يتبناه من عادات

وتقاليد وأخلاق، فالإنسان حريص – بوعي او بدون وعي – على تبني ودعم وتطوير وتفضيل السلوك والمفهوم ألذي يثبت أنه نافع ومربح من جهة، واستبعاد وتجنب وتشويه وحتى تحريم السلوك والمفهوم الذي يسبب الخسارة من جهة أخرى، لذلك ظهرت وتطورت ونمت بعض السلوكيات والمفاهيم وأصبحت سمات أصيلة للمجتمع البدائي والدولة القديمة، بينما أصبح من الصعب أو من المستحيل – في بعض المجتمعات – على مفاهيم أخرى أن تتطور وتنمو أو أن تظهر أصلاً ومنها ما بات يعرف اليوم بحقوق الإنسان كالحرية والديمقراطية والمشاركة السياسية والمساءلة والفردية.

لذلك فإن حقوق الإنسان لم تكن قد ظهرت بعد ولم يكن لها وجود أصلاً في المجتمع البدائي، بل إن الإنسان نفسه لم يكن له وجود؛ ولا نقصد هنا الإنسان البيولوجي أي ذلك الكائن الحي الذي يتنفس ويتحرك ويتكلم ويأكل ويشرب وينمو ويتزوج ويمرض ويموت، بل نقصد الإنسان الفرد القائم بذاته المدرك لفرديته الواعي لحقوقه الذي يعترف المجتمع بفرديته ويتعامل معها كحقيقة لا يرقى إليها الشك، مثل هذا الإنسان كان ولا يزال غير موجود في المجتمع البدائي. لذلك لم تكن التسميات والمصطلحات التي تطلق على أبناء المجتمع البدائي أو رعايا الدولة القديمة تدل على وجود فكرة الفرد أو الفردية أساساً، بل كانت تدل على أنهم كتلة واحدة لا يتميز فيها احدٌ عن احد، وكم مهمل لا قيمة له، ومن هذه المصطلحات التي كانت سائد: السوقة، الدهماء، العوا، السواد، الغوغا، الرعاع وهلم جرا، أما مصطلحات المواطن والشعب ومفهوم الانسان الفرد وحقوقه فلم تظهر إلا في العصر الحديث ومنها حق الحرية.

إن مفهوم الحرية بكل أشكالها كالحرية الفكرية والحرية الشخصية والحرية السياسية والاقتصادية وغيرها هو مفهوم حديث لم يكن له وجود قبل القرن الثامن عشر فلم يظهر في المجتمعات البدائية السابقة لعصر الحداث، لأن تلك المجتمعات وبحكم الحاجة تبنّت وطوّرت مفاهيم وسلوكيات تعد خانقة ومقصية وقاتلة لمفهوم الحرية ومانعة لظهوره كالعقل الجمعي والنظام الابوي والديكتاتورية والمنهج الخطابي الوعظي، فالمجتمع الذي يسود فيه العقل الجمعي والذي يحتاج للديكتاتورية من أجل بقائه واستمراره والذي يعد المنهج الخطابي الوعظي من ضروريات حياته لا يمكن أن يوجد فيه مناخ ملائم لظهور الحرية ونموها بل هو العدو التقليدي للحرية بكل أشكالها. فلا يمكن لعاقل أن يتصور أو يزعم أن هناك مجتمع ما من سماته

الاساسية العقل الجمعي والديكتاتورية والروح الحربية يستطيع أن ينتج او يتبنى مفهوم الحرية لأن هذا المفهوم سيكون حينها مفهوماً مسبباً للخسارة في مجتمع بهذه المواصفات وسيتم بالتالي إقصاؤه واستبعاده ووأده في مهده هذا إذا ولد أصلاً.

إن المجتمعات والجماعات البشرية الاولى سواء الملتقطة والصيادة منها أو الرعوية والزراعية والمستقرة في الأرياف والمدن لم تكن تشعر بالحاجة إلى فكرة الحرية بمعناها المعاصر، والواقع الذي كانت تعيشه بكل تفاصيله وظروفه ومعطياته لم يكن يضطرها أو يدفعها الى تبني وتطوير هذه الفكرة، بل على العكس كان عائقاً حقيقياً وقوياً يمنع ظهورها وتطورها. فالحرية الشخصية والفكرية إذا وجدت في المجتمع البدائي ستؤدي بالتأكيد إلى تنوع وتعدد واختلاف الأفكار والرؤى والمشارب والتوجهات والأذواق على كل المستويات بدءاً بالمأكل والملبس والأشياء البسيطة وإنتهاءً بالعادات والتقاليد والأفكار والمعتقدات لأنه لا يوجد شخصان متطابقان تماماً، وسوف يزعم كل شخص أو فريق أن رأيه هو الحق والصواب وهذا يقود بدوره إلى الخلاف والتنازع والتخاصم ويتسبب بشرذمة المجتمع وانقسامه إلى فرق وأحزاب وطوائف وملل متصارعة ومتناحرة، مما يقلل من درجة التلاحم والانصهار بين أفراد المجتمع الواحد ويضعف من قوة الجماعة وترابطها مما يجعلها أكثر عرضة للأخطار وفريسة سهلة للجماعات والشعوب الأخرى في عصرٍ لم تكن تحكمه إلا علاقات القوة والبطش والسيطرة، إذ أن العلاقة بين قوة المجتمعات البدائية من جهة وبين درجة تماسكها وترابطها هي علاقة طردية فكلما ازداد التماسك والانصهار كلما ازدادت قوة المجتمع والعكس صحيح، وبما أن الحرية الفكرية والشخصية تضعف من ترابط الجماعة وتماسكها مما يعرضها لخطر الإبادة فسيتم استبعادها لأنه ليس من المعقول أن يعرض المجتمع حياته وبقاءه للخطر من أجل الحرية الشخصية والفكرية، فعلى سلم أولويات احتياجات البشر ومتطلباته تأتي الحاجة إلى الحرية في مرتبة متأخرة جداً بالقياس إلى الحاجة إلى النجاة والبقاء والاستمرار؛ لذلك تزاح الحرية جانباً لأجل البقاء، فالإنسان دائماً وأبداً سيختار البقاء على الحرية إذا ما خير بينهما إلا في حالات نادرة وشاذة لا يقاس عليها.

يضاف إلى ذلك أن ظهور ونمو الحرية الفكرية والشخصية في المجتمع البدائي سيقود بالتأكيد في نهاية المطاف إلى التمرد على السلطات الحاكمة أو الضابطة لإيقاع ورتابة ذلك المجتمع وتصرفاته كالشيوخ والزعماء وكبار السن والكهنة ورجال الدين الامر ألذي سيكون له مردود سلبي على أبناء المجتمع ويتسبب لهم بخسائر كبيرة مادية ومعنوية ليس أقلها تهديد الاستقرار والأمان ورغد العيش والرضى والاطمئنان النفسي والعرف الإجتماعي، وخدش المقدس والمبجل وزعزعته داخل النفوس، وفتح الأبواب على مصراعيها للاضطرابات والفوضى والمجهول. لذلك ووفقاً لمنطق الإصطفاء والانتقاء الطبيعي فإن المجتمع سيختار الأفضل والأصلح له وسيترك ما يضره ويجلب له الخسران. وهكذا فإن المجتمع البدائي باحتياجاته بضروراته بما كان مضطراً لفعله وبما كان مضطراً لتبنيه من مفاهيم وسلوكيات وأد مفهوم الحرية ولم يساعد على ظهوره وتطوره، وإن ظهرت بذور وبدايات هذا المفهوم في بعض تلك المجتمعات فإنها كانت بدايات ضعيفة وستحتاج إلى حصول تطورات وتغيرات كبرى وإلى وقت طويل لكي يشتد عودها ولكي يتحول مفهوم الحرية من مفهوم مسبب للخسارة إلى مفهوم جالب للربح كما سنبين لاحقاً.

إن ما ينطبق على مفهوم الحرية ينطبق على مفهوم الديمقراطية والحرية السياسية وما يستتبعها من رقابة على السلطات وتأسيس للأحزاب وإجراء للانتخابات، فهو أيضاً لم يكن مفهوماً مربحاً وكان يسبب للمجتمعات البدائية خسائر مادية ومعنوية لذلك تم رفضه واستبعاده، بل إن هذا المفهوم كان أكثر بعداً من مفهوم الحرية عن ذهنية الإنسان في المجتمع البدائي أو بالأحرى لم يكن له وجود أصلاً في أغلب المجتمعات البدائية والسبب في ذلك يعود إلى أن تلك المجتمعات – كما ذكرنا سابقاً – كانت تعتقد أن الحكام والسلاطين يستندون في حكمهم وتوليهم للسلطة بشكلٍ أو بآخر إلى فلسفة ما ورائية أو مقولات مقدسة وأفكار دينية أو أحداث وروايات أسطورية خرافية، فهم يتميزون عن بقية الناس بكونهم يمثلون الإله وفي بعض الاحيان يصبحون هم الآلهة او أنصاف آلهة، أو إنهم يحكمون بإسم الإله، أو أن الإله قد كلفهم بالحكم، أو أن حكمهم تحقيق لنبوءة قديمة ومقدسة، أو أنهم ينحدرون من سلالة أرقى وأنقى بكثير من تلك التي ينتمي إليها العوام، أو أنهم هم الذين لا غنى عنهم من أجل سلامة وديمومة واستقرار الدولة. وفي أحيان كثيرة لم يكن الحكام هم من يبتكر ويروج لمثل هذه الأفكار بل الناس المحكومين أنفسهم يخترعونها وينشرونها ومن ثم يصدقونها ويحولونها إلى حقيقة مقدسة تتناقلها الاجيال،

فالعقلية البشرية البدائية لم تكن تقبل أو تتصور أن إنساناً عادياً حاله حال بقية البشر يمكن أن يحكم بل يجب أن يكون هذا الإنسان متميز عن الآخرين وتقف خلفه قوى خفية وإلا لما أصبح حاكماً.

إن هذا التصور البدائي انتج لنا سمة أخرى من سمات المجتمع البدائي كانت قاتلة لمفهوم الديمقراطية والمشاركة في الحكم والسلطة، وهي أن أفراده لم يخطر ببالهم البتة ولم يتصوروا أنه من حقهم أن يشاركوا أو يشتركوا في الحكم بل كانوا يعتبرون أي توجه أو تفكير من هذا النوع ما هو إلا نوع من الكفر والتجديف والمساس بالمقدسات وتجاوز الخطوط الحمراء، وكانوا على قناعة تامة بأن لا شأن لهم – ولا ينبغي أن يكون لهم – من قريب او بعيد بشؤون وقضايا الحكم والدولة. ومما يدل على قوة هذه الفكرة وهيمنتها على العقلية البشرية البدائية أنها وجدت طريقها الى التراث البشري الشفهي والمدون المقدس وغير المقدس بل وحتى إلى الأمثال الشعبية فها هو المسيح يقول : " أعطي ما لله لله وما لقيصر لقيصر "، والناس هي من ابتكرت فكرة " ذوو الدماء الزرقاء " ، وفكرة ، " الحق الالهي بالحكم "، وتحريم الخروج على السلطان والحاكم.

وإذا كانت بعض المجتمعات قد ظهرت فيها إرهاصات وبوادر أولية لولادة مفهوم الديمقراطية إلا أن البدائية التي كانت مسيطرة على تلك المجتمعات لم تسمح لهذا المفهوم بالتطور والنمو حتى يؤتي أُكله، وعملت على تعويقه وتأخير إنطلاقه لأنه لم يكن يلبي احتياجاتها وكان يعد مفهوما ضاراً ومؤذياً ويسبب الخسائر حاله حال الحرية (فوضى، إضطرابات، عدم إستقرار، هزَّات سياسية وإجتماعية . . . الخ).

إن هذه السمات يمكن عدها السمات الرئيسة للمجتمع البدائي وهناك سمات فرعية أخرى مشتقة من السمات الرئيسة وتابعة لها، ساهمت هي الأخرى في إنتاج الدولة القديمة ورسم ملامحها وصفاتها أهمها الجمود والسكونية والتعلق بالماضي وكراهية كل جديدٍ ومستحدث، وانعدام أو ندرة المبادرة الفردية والجرأة على الابتكار والاختلاف والتميز والتغريد خارج السرب، وانخفاض وتدني القدرة على الإبداع والتجديد وعلى كافة المستويات الفنية والادبية والعلمية؛ والفكرية فقد تمر على المجتمع البدائي عشرات ومئات السنين بدون أن يجد فيه جديد أو يطرأ عليه أي تغيير، فالإبداع والعمل الإبداعي والشخص المبدع مدان ومنظور إليه نظرة سلبية ومتشكِّكة من قبل المجتمع البدائي، وفي بعض الحالات ينظر إلى بعض الأعمال الإبداعية

كأفعال جالبة للعار أو ملوِّثة للشرف وخادشة للحياء مثل الغناء والموسيقى والتمثيل والرسم والنحت والرقص والأعمال والمنتجات الأدبية والفكرية المغايرة لما أَلِفه واعتاد عليه المجتمع البدائي. كذلك يتميز أبناء المجتمع البدائي بنفسية منغلقة ومتوجسة وخائفة من الغد والمستقبل وما تخبؤه الأقدار، وتميل إلى المبالغة في الادخار والتحسب لما هو قادم، نفسية متطيِّرة ومتوقعة للشر وللغدر من الحياة والآخرين، متشكية دائماً من الظروف والأحوال وملقية عليها باللوم في أي فشل أو إخفاق أو نكسة أو هزيمة، وأبناء المجتمع البدائي يتوجسون خيفةً ويحْذَرون من الغرباء وممن لا يشبههم ويتصورون دائماً أن هناك من يتربص بهم ويتآمر عليهم ويضمر لهم العداء، ويتسمون بالسلبية والانزواء والانطواء والانكفاء على الذات والازدواج في الشخصية فأقوالهم عكس أفعالهم وما يصرحون به في العلن غير ما يضمرونه.

والمجتمع البدائي مجتمع عاجز عن وضع وتنفيذ خطط طويلة الأمد تؤدي إلى تحقيق أهداف محددة مسبقاً، وفي أغلب الأحيان لا يتقن العمل كفريق، والفوضى والارتجال والعشوائية وردود الفعل ألآنية والغير مدروسة جزء أساسي من تكوينه، لا يستطيع أن ينظر إلى ألأمور والقضايا والمشكلات التي تواجهه نظرة شمولية تغوص إلى الجذور وتأخذ بعين الإعتبار الأسباب والمسببات وما ترتب عليها من نتائج وتداعيات، فهو يحاكم النتائج بدون النظر إلى الأسباب الحقيقية والجوهرية المسببة لها. وهذا المجتمع يفضل الغموض والتورية والتلميح على الوضوح والتصريح ، تحكمه درجة عالية من التجهم والوقار والصرامة والخشونة والبعد عن المرح والهزل، وهو مجتمع متعاون ومتكافل ويساعد أفراده بعضهم بعضاً، ويعيش ضمن تراتبية صارمة فللرجل مكانه وللمرأة مكانها وللكبير مكانه وللصغير مكانه والعلاقات الاجتماعية والعائلية والاسرية قوية ومتماسكة بين أفراده ودرجة التكافل والتضامن عالية بينهم، تغلب عليهم العواطف والمشاعر السلبية كالكره والحقد والغضب . . . إلخ والايجابية كالحب والإيثار والتضحية . . . إلخ وتؤثر بشكل كبير على آرائهم وأفكارهم وتصرفاتهم وأحكامهم وتقييمهم لما يدور حولهم.

إن هذه السمات الفرعية وغيرها الكثير ما هي إلا نتاج للسمات الرئيسة المسيطرة على المجتمع البدائي والموجهة لكل سلوكياته كالعقل الجمعي والنظام الابوي الديكتاتوري والمنهج الوعظي وفلسفة القوة، والتي لا يستطيع أن يتخلص منها حتى إذا حاول ذلك وسعى من أجله

بسبب حاجته المستمرة والدائمة إليها، فهذه الحاجة هي التي نمَّتها وطوَّرتها وحوَّلتها إلى ما يشبه الغرائز المتحكمة به.

الـــفـصـــل الثـانـــــي

الـــدولة الـحـديـثـــة

الـفـــــصـــــل الـــثـــالـــث

الدول الأوربية كنموذج للدولة الحديثة

الفصل الرابع

العجز العربي عن إنتاج الدولة الحديثة